قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٣٣٤ لسنة ١٩٨٠

بشأن الموافقة على الكتاب المتبادل بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان لمنحة إنشاء مركز مصايد للأسماك ببحيرة السد العالى والموقع فى القاهرة بتاريخ ١٩٨٠/٦/٨

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور ؛

قـــرر :

مادة وحيدة : ووفق على الكتاب المتبادل بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان بشأن منحة إنشاء مركز مصايد للأسماك ببحيرة السد العالى والموقع فى القاهرة بتاريخ ١٩٨٠/٦/٨ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برياسة الجمهورية فى ١٥ شعبان سنة ١٤٠٠ (٢٨ يونية سنة ١٩٨٠)

أنور السادات

القاهرة فى ٨ يونيه ١٩٨٠

صاحب السعادة

أتشرف بالإشارة إلى المناقشات التى دارت منذ وقت قريب بين ممثلى الحكومة اليابانية وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن إتاحة معونة اقتصادية يابانية إلى جمهورية مصر العربية بهدف توثيق علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين وأن اقترح الترتيبات التالية بالنيابة عن حكومة اليابان :

١ ــ بغرض الاشتراك فى تنفيذ مشروع إنشاء مركز إدارة مصايد بحيرة السد العالى المشار إليها هنا فيما بعد بالمشروع الذى تقوم بتنفيذه حكومة جمهورية مصر العربية تتيح الحكومة اليابانية لحكومة جمهورية مصر العربية طبقا للوائح والقواعد اليابانية المنظمة لهذا الشأن منحة قيمتها ٥٠٠ مليون ين ياباني (المشار اليها هنا فيما بعد بالمنحة) .

٢ ــ تتاح هذه المنحة للاستخدام خلال الفترة من تاريخ سريان مفعول هذه الترتيبات و ٣١ مارس ١٩٨١ إلا إذا تم اتفاق متبادل بين السلطات المختصة لدى الحكومتين على مد هذه الفترة .

٣ ــ (١) تستخدم جمهورية مصر العربية المنحة لشراء منتجات يابانية أو مصرية وخدمات لرعايا يابانيين أو مصريين طبيعيين أو أشخاص اعتبارية ينص عليها فيما بعد باعتبارها ضرورية لتنفيذ المشروع . (يقصد بعبارة الرعايا اليابانيين عند استخدامها فى هذه الترتيبات الأشخاص اليابانية الطبيعية أو الأشخاص اليابانية الاعتبارية التى يديرها أشخاص يابانيون طبيعيون فى حالة الجنسيات اليابانية ، وبواسطة الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين فى حالة الجنسيات المصرية) .

(ا) أوعية بحوث المصايد المنتجة باليابان والخدمات الضرورية للنقل من الاوعية إلى موانى جمهورية مصر العربية .

(ب) المنتجات والخدمات الضرورية لإنشاء مركز إدارة بحيرة السد العالى وبناء بركة تجارية (المشار إليها هنا فيما بعد بالتسهيلات) .

(ج) المعدات الضرورية للتسهيلات والخدمات الضرورية لنقل المعدات إلى جمهورية مصر العربية شاملة النقل الداخلى وتركيب المعدات للتسهيلات .

(٢) بالرغم مما جاء فى الفقرة (١) بعاليه وعندما ترى الحكومتان ضرورة لذلك يمكن أن تستخدم المنحة لشراء أنواع المنتجات المذكورة فى الفقرة ١ ــ ب ، ج بعاليه وأن تكون منتجة لدول أخرى غير يابانية أو مصرية وكذا خدمات لغير الرعايا اليابانية أو المصرية المذكورة فى الفقرة (١ ــ ب ــ ج) .

٤ ــ تبرم الحكومة المصرية أو الجهة التى تعينها عقودا بالين اليابانى مع رعايا يابانيين لشراء المنتجات والخدمات المشار إليها فى البند (٣) .

هذا وسوف تقوم الحكومة اليابانية بفحص مثل هذه العقود للتأكد من صلاحيتها للمنحة .

٥ ــ (١) تنفذ الحكومة اليابانية المنحة بأداء مدفوعات بالين اليابانى تغطى الالتزامات التى استحقت على جمهورية مصر العربية أو الجهة المعينة بمقتضى العقود التى يتم فحصها طبقا لما نص عليه فى البند (٤) المشار إليها هنا بالعقود التى تم فحصها وذلك فى حساب يتم فتحه باسم جمهورية مصر العربية فى أحد البنوك اليابانية المصرح لها بالتعامل فى الصرف الأجنبى والذى يتم اختياره بواسطة الحكومة المصرية أو الهيئة المعنية والمشار إليها هنا بالبنك .

(٢) تتم المدفوعات المشار إليها فى الفقرة (١) بعاليه عندما يقدم البنك اليابانى طلبات السداد إلى الحكومة اليابانية بمقتضى أذن بالدفع يصدر من الحكومة المصرية أو الجهة المعنية .

(٣) أن الغرض الوحيد للحساب المشار إليه فى الفقرة (١) بعاليه هو استقبال مدفوعات الحكومة التى تتم بالين اليابانى والقيام بعملية السداد للرعايا اليابانيين الذين هم أطراف فى العقود التى تم فحصها . ويتم الاتفاق على الاجراءات التفصيلية المتعلقة بالحركة المدينة والدائنة للحساب خلال مشاورات تتم بين الحكومة المصرية والبنك والجهة التى تعينها .

٦ ــ (١) تتخذ جمهورية مصر العربية الاجراءات اللازمة لـــ :

(ا) تأمين الأرض اللازمة لإنشاء التسهيلات وتجهيز المكان .

(ب) إمداد التسهيلات اللازمة لتوزيع الكهرباء ومصادر المياه والصرف والتسهيلات الأخرى خارج المكان .

(جـ) ضمان التفريغ الفورى الجمركى فى موانى التفريغ بجمهورية مصر العربية وكذلك النقل الداخلى للمنتجات المشتراه فى نطاق هذه المنحة .

(د) إعفاء الرعايا اليابانيين من الرسوم الجمركية والضرائب المحلية وأى غرامات مالية قد تفرض فى جمهورية مصر العربية فيما يتعلق بتوريد المنتجات والخدمات فى نطاق العقود التى تتم خصمها .

(هـ) قبول اليابانيين الجنسية المطلوب خدماتهم فيما يتعلق بتوريدات المواد والخدمات الواردة فى العقود ، هذه التسهيلات يمكن أن تكون ضرورية لدخولهم جمهورية مصر العربية وقد يستلزمها ضرورة عملهم .

(و) ضمان المحافظة على المنتجات المشتراه فى نطاق المنحة واستعمالها استعمالا سليما وفعالا فى تنفيذ المشروع .

(س) تحمل كافة المصاريف الضرورية لتنفيذ المشروع فيما عدا تلك التى تغطيها المنحة .

٢ ــ المنتجات المشتراه فى نطاق هذه المنحة لا يجوز إعادة تصديرها من جمهورية مصر العربية .

٧ ــ تتشاور الحكومتين فى أى أمر قد ينشأ من أو يتعلق بهذه الترتيبات . وإنه ليشرفنى أن أقترح أن تشكل هذه المذكرة ومذكرة سيادتكم بالرد والتى تعززون فيها بالنيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية الترتيبات السابقة اتفاق بين الحكومتين يصبح نافذ المفعول عند تلقى الحكومة اليابانية إخطارا كتابيا من حكومة جمهورية مصر العربية يفيد إتمام الإجراءات الدستورية اللازمة لسريان هذا الاتفاق .

وإنى لأنتهز هذه الفرصة لأجدد تأكيدى لكم بعظيم التقدير .

يوشى يامزاكى

سفير فوق العادة ومفوض اليابان

لدى جمهورية مصر العربية

القاهرة فى ٨ يونيه ١٩٨٠

صاحب السعادة

أتشرف بالإحاطة بأننى قد تسلمت اليوم مذكرة سيادتكم والتى تنص :

أتشرف بالإشارة إلى المناقشات التى دارت منذ وقت قريب بين ممثلى الحكومة اليابانية وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن إتاحة معونة اقتصادية يابانية إلى جمهورية مصر العربية بهدف توثيق علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين وأن أقترح الترتيبات التالية بالنيابة عن حكومة اليابان :

١ ــ بغرض الاشتراك فى تنفيذ مشروع إنشاء مركز إدارة مصايد بحيرة السد العالى المشار إليها هنا فيما بعد بالمشروع الذى تقوم بتنفيذه حكومة جمهورية مصر العربية تتيح الحكومة اليابانية لحكومة جمهورية مصر العربية طبقا للوائح والقواعد اليابانية المنظمة لهذا الشأن منحة قيمتها ٥٠٠ مليون ين يابانى (المشار إليها هنا فيما بعد بالمنحة) .

٢ ــ تتاح هذه المنحة للاستخدام خلال الفترة من تاريخ سريان مفعول هذه الترتيبات و٣١ مارس ١٩٨١ إلا إذا تم اتفاق متبادل بين السلطات المختصة لدى الحكومتين على مد هذه الفترة .

٣ ــ (١) تستخدم جمهورية مصر العربية المنحة لشراء منتجات يابانية أو مصرية وخدمات رعايا يابانيين أو مصريين طبيعيين أو أشخاص اعتبارية ينص عليها فيما بعد باعتبارها ضرورية لتنفيذ المشروع . (يقصد بعبارة الرعايا اليابانيين عند استخدامها فى هذه الترتيبات الأشخاص اليابانية الطبيعية أو الأشخاص اليابانية الاعتبارية التى يديرها أشخاص يابانيون طبيعيون فى حالة الجنسيات اليابانية ، وبواسطة الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين فى حالة الجنسيات المصرية) .

(ا) أوعية بحوث المصايد المنتجة باليابان والخدمات الضرورية للنقل من الأوعية إلى موانى جمهورية مصر العربية .

(ب) المنتجات والخدمات الضرورية لإنشاء مركز إدارة بحيرة السد العالى وبناء بركة تجارب (المشار اليها هنا فيما بعد بالتسهيلات) .

(ج) المعدات الضرورية للتسهيلات والخدمات الضرورية لنقل المعدات إلى جمهورية مصر العربية شاملة النقل الداخلى وتركيب المعدات للتسهيلات .

(٢) بالرغم مما جاء فى الفقرة (١) بعاليه وعندما ترى الحكومتان ضرورة لذلك يمكن أن تستخدم المنحة لشراء أنواع المنتجات المذكورة فى الفقرة (١ ـ ب ، ج) بعاليه وأن تكون منتجة لدول أخرى غير يابانية أو مصرية وكذا خدمات لغير الرعايا اليابانية أو المصرية المذكورة فى الفقرة (١ ـ ب ـ ج) .

٤ ـ تبرم الحكومة المصرية أو الجهة التى تعينها عقودا بالين اليابانى مع رعايا يابانيون لشراء المنتجات والخدمات المشار إليها فى البند (٣) .

هذا وسوف تقوم الحكومة اليابانية بفحص مثل هذه العقود للتأكد من صلاحيتها للمنحة .

٥ ـ (١) تتعهد الحكومة اليابانية المنحة بأداء مدفوعات بالين اليابانى تغطى الالتزامات التى استحقت على جمهورية مصر العربية أو الجهة المعينة بمقتضى العقود التى يتم فحصها طبقا لما نص عليه فى البند (٤) المشار إليها هنا بالعقود التى تم فحصها وذلك فى حساب يتم فتحه باسم جمهورية مصر العربية فى أحد البنوك اليابانية المصرح لها بالتعامل فى الصرف الأجنبى والذى يتم اختياره بواسطة الحكومة المصرية أو الهيئة المعنية والمشار إليها هنا بالبنك .

(٢) تتم المدفوعات المشار إليها فى الفترة (١) بعاليه عندما يقدم البنك اليابانى طلبات السداد إلى الحكومة اليابانية بمقتضى إذن بالدفع يصدر من الحكومة المصرية أو الجهة المعنية .

(٣) إن الغرض الوحيد للحساب المشار إليه فى الفقرة (١) بعاليه هو استقبال مدفوعات الحكومة التى تتم بالين اليابانى والقيام بعملية السداد للرعاية اليابانيين الذين هم أطراف العقود فى التى تم فحصها . ويتم الاتفاق على الإجراءات التفصيلية المتعلقة بالحركة المدينة والدائنة للحساب خلال مشاورات تتم بين الحكومة المصرية والبنك والجهة التى تعينها .

٦ ـ (١) تتخذ جمهورية مصر العربية الإجراءات اللازمة لـ :

(ا) تأمين الأرض اللازمة لإنشاء التسهيلات وتجهيز المكان .

(ب) إمداد التسهيلات اللازمة لتوزيع الكهرباء ومصادر المياه والصرف والتسهيلات الأخرى خارج المكان .

(ج) ضمان التفريغ الفورى الجمركى فى موانى التفريغ بجمهورية مصر العربية وكذلك النقل الداخلى للمنتجات المشتراة فى نطاق هذه المنحة .

(د) إعفاء الرعايا اليابانيين من الرسوم الجمركية والضرائب المحلية وأى غرامات مالية قد تفرض فى جمهورية مصر العربية فيما يتعلق بتوريد المنتجات والخدمات فى نطاق العقود التى تم فحصها .

(هـ) قبول اليابانيين الجنسية المطلوب خدماتهم فيمايتعلق بتوريدات المواد والخدمات الواردة فى العقود، هذه التسهيلات يمكن أن تكون ضرورية لدخولهم جمهورية مصر العربية وقد يستلزمها ضرورة عملهم .

(و) ضمان المحافظة على المنتجات المشتراة فى نطاق المنحة واستعمالها استعمالا سليما وفعالا فى تنفيذ المشروع .

(س) تحمل كافة المصاريف الضرورية لتنفيذ المشروع فيما عدا تلك التى تغطيها المنحة

٢ — المنتجات المشتراة فى نطاق هذه المنحة لايجوز إعادة تصديرها من جمهورية مصر العربية .

٧ — تتشاور الحكومتين فى أى أمر قد ينشأ من أو يتعلق بهذه الترتيبات . وأنه ليشرفنى أن أقتراح ان تشكل هذه المذكرة ومذكرة سيادتكم ؛ لود والتى تعززون فيها بالنيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية الترتيبات السابقة إتفاق بين الحكومتين يصبح نافذ المفعول عند تلقى الحكومة اليابانية إخطارا كتابيا من حكومة جمهورية مصر العربية يفيد إتمام الإجراءات الدستورية اللازمة لسريان هذا الاتفاق .

وانى لأنتهز هذه الفرصة لأجدد تأكيدى لكم بعظيم التقدير .

دكتور عبد الرزاق عبد المجيد
نائب رئيس مجلس الوزراء للشئون المالية والاقتصادية ووزير التخطيط والمالية والاقتصاد

وزارة الخارجية

قـــرار

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٣٣٤ لسنة ١٩٨٠ الصادر بتاريخ ٨/٦/ ١٩٨٠ بشأن الموافقة عل الكتاب المتبادل بين حكومتى جمهورية مصرالعربية واليابان لمنحة إنشاء مركز مصايد للأسماك ببحيرة السد العالى والموقع فى القاهرة بتاريخ ٨/٦/١٩٨٠

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ١٠/٧/١٩٨٠ ؛

قـــرر :

مادة وحيدة : ينشر فى الجريدة الرسمية الكتاب المتبادل بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان لمنحة إنشاء مركز مصايد للأسماك ببحيرة السد العالى والموقع فى القاهرة بتاريخ ٨/٦/١٩٨٠

ويعمل به اعتبارا من ٢٢/٧/١٩٨٠

كمال حسن على